الصفدي وعريقات يرفضان ضم إسرائيل لأي جزء من الأراضي المحتلة

«الخارجية» الفلسطينية تتهم المستوطنين بالتحريض برفع أعلام فلسطين في شوارع تربط مستوطنات

عواصم – «وكالات»: أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي وأمين سر اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات، «إدانة استمرار إسرائيل بناء المستوطنات اللاشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفضهما المطلق لأي ضم لأي جزء من الأراضي الفلسطينية خرقا لكل قوانين الشرعية الدولية وتقويضا لجهود تحقيق السلام».

وأوضحا عقب اجتماع لهما في العاصمة الأردنية عمان السبت، أن «قضية اللاجئين قضية من قضايا الوضع النهائي تعالج في إطار الحل الشامل، وفق مبادرة السلام العربية التي تدعو لحل يتفق عليه وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمها القرار 194 وبما يضمن حق اللاجئين في العودة والتعويض».

وأكد الصفدي وعريقات، أن «موقف البلدين الشقيقين واحد وهدفهما واحد وهو تحقيق السلام الشامل الذي يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أساس حل الدولتين ووفق قرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي»، وشددا على أنه «لا يمكن لأي أفكار اقتصادية أن تكون بديلا عن حل الدولتين».

وأوضح الصفدي موقف المملكة الثابتة الراسخة في دعم الأشقاء الفلسطينيين وإزاء قضية القدس واللاجئين وشروط السلام الشامل والتي أعلنها الملك عبدالله الثاني ثابتا أردنيا لا ولن يتغير». وشدد أنه «لا سلام من دون تلبية حق الفلسطينيين في الحرية وتحرر القدس المحتلة عاصمة للدولة الفلسطينية التي يجب أن تقوم مستقلة على التراب الوطني الفلسطيني شرطا لحل الصراع وتحقيق السلام في المنطقة».

الأعلام الفلسطينية في شارع بمستوطنة في الضفة الغربية

ونمن عريقات «مواقف المملكة التاريخية وجهود الملك عبدالله الثاني الدؤوبة المستمرة لدعم الحق الفلسطيني»، مؤكدا «أهمية الوصايا الهاشمية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والحفاظ على هويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم».

وشدد الصفدي وعريقات على «استمرار التنسيق والتشاور تنفيذا لتوجيهات الملك عبدالله الثاني والرئيس محمود عباس».

من ناحية أخرى حذرت وزارة الخارجية الفلسطينية من التحريض في إسرائيل لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وذلك بعد وضع جمعية استيطانية إسرائيلية أمس الأحد، أعلاما فلسطينية في شوارع تربط مستوطنات.

وشوهدت أعلام فلسطينية صباح اليوم على أعمدة الكهرباء في طرق رئيسية تربط مستوطنات ومداخل مدن وقرى فلسطينية في المناطق المصنفة ج، في الضفة الغربية.

وذكرت مصادر فلسطينية وإسرائيلية أنه تبين أن جمعية «ريجافيم» الاستيطانية رفعت الأعلام «في خطوة احتجاجية للتحذير من الاتجاه المستمر للسلطة الفلسطينية للسيطرة على المنطقة ج».

وقالت وزارة الخارجية، في بيان، إن «اليمين الحاكم الإسرائيلي يقود حملة علاقات عامة مُتعددة الأطراف وعابرة للساحات، ويُشرف عليها لتحقيق غاية واحدة، وهي خلق المناخات والظروف الملائمة لخطوات إسرائيلية أحادية الجانب تتعلق بفرض القانون الاسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية أمرا واقعا بقوة الاحتلال».

وأضافت أن «هذه الحملة تظهر في واجهتها مجالس المستوطنات في الضفة الغربية وجمعياتهم وفي مقدمتها جمعية ريجافيم الاستيطانية، ويتم تنظيمها بشراكة حكومية رسمية لاستغلال الظروف الراهنة بما فيها الانتخابات الاسرائيلية المرتقبة لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية».

واعتبرت الوزارة أن ذلك «يستهدف الضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو لاتخاذ قرارات حاسمة لصالح الاستيطان وتعميقه في الأرض الفلسطينية المحتلة».

ورأت أن «هذه الحملة لا تقف فقط عند التحريض على الفلسطينيين وقيادتهم والدعوة إلى سلب حقوقهم، وإنما تتجاوز ذلك إلى التحريض على تدمير المشاريع الممولة أوروبيا في المناطق المصنفة ج».

وطالبت الخارجية الفلسطينية المجتمع الدولي بـ«التعامل بمنتهى الجدية مع التدابير الاستعمارية الميدانية التي تصب في صالح هذه الحملة وغاياتها، وسرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات رادعة لوقفها قبل فوات الأوان».

وتشكل المناطق المصنفة ج، 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية كاملة لإسرائيل.

من جهة أخرى قال الجناح العسكري لحركة حماس «كتائب القسام» السبت، إن إسرائيل تتجاهل قضية مواطن إثيوبي مفقود في غزة منذ أعوام، وذلك في وقت تشهد فيه إسرائيل احتجاجات ينظمها الآلاف من ذوي الأصول الإثيوبية.

وقالت «القسام» في بيان على موقعها الإلكتروني، إن الحكومة الإسرائيلية «لم تطالب عبر أي من الوسطاء بفتح قضية المفقود أبراهام منغستو مع بقية الأسرى منذ اختفائه ولم يتم إدراجه ضمن ملف المفاوضات نهائيا».

وسبق أن ظهر المتحدث باسم «القسام» أبو عبيدة، في تصريح صحفي، وضعت في خلفيته صورة لأربعة جنود إسرائيليين -أحدهم منغستو- مؤكدا أن الكتائب لن تقدم معلومات حول هؤلاء الجنود دون ثمن.

وتشهد إسرائيل منذ أيام احتجاجات غاضبة على خلفية مقتل إسرائيلي من أصول إثيوبية على يد عنصر في الشرطة الإسرائيلية.

الرئيس البرازيلي يثير الجدل بدفاعه عن تشغيل الأطفال

الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو

«وكالات»: أثار الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو موجة جديدة من الجدل هذا الأسبوع بدفاعه المتكرر عن عمالة الأطفال في بلاده.

وقال بولسونارو في منتدى الأسبوعي الذي يبث مباشرة على فيس بوك: «اعمل منذ أن كنت في الثامنة من عمري، والآن أنا ما أنا عليه».

وتوجه الخميس إلى مشاهديه قائلا: «انظروا، عندما يعمل طفل يبلغ من العمر 8 أو 9 أعوام في مكان ما، فإن كثير من الناس يدينونه باعتبار ذلك عمالة قسرية، أو عمالة أطفال». وتابع «لكن إذا دخن الطفل معجون الكوكا، فلا أحد يقول شيئا».

وأضاف «العمل يجلب الكرامة للرجال والنساء، بغض النظر عن أعمارهم».

وأعاد بولسونارو التطرق الى الموضوع في مناسبة رسمية الجمعة.

وقال: «عملت منذ سن الثامنة في زراعة الذرة، وقطف الموز، أثناء متابعتي الدراسة في الوقت نفسه».

وأضاف «اليوم أنا ما أنا عليه. هذه ليست غوغائية، إنها الحقيقة».

ونشر السبت فيديو لوكالة فرانس برس يعود إلى 2017 يظهر الطفل فرانك غياشيو، 11 عاما الذي يملك مؤسسة لجز العشب ومن المعجبين بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، يجز عشب البيت الأبيض.

وكتب بولسونارو على الفيديو «العمل يعلي من شأن» الإنسان.

أثارت تعليقات الرئيس البرازيلي ردود فعل منتقدة شديدة.

وقال السياسي الاشتراكي مارسيلو فريكسو إنه «أفضل مثال لتحريض طفل على عدم العمل، ولمنعه من أن يكبر ليصبح بالغاً مثل بولسونارو، مع كل هذا الكم من الكراهية وعدم الكفاءة».

ونشرت في الأثناء وسائل إعلام برازيلية مقابلة في 2015 لشقيق بولسونارو ينافض فيها الأخير كلام الرئيس البرازيلي.

وقال ريناتو بولسونارو لمجلة «كريسير» إن «والدي كان شخصا بوهيميا، لكن لم يسمح مع ذلك لأي من أبنائه بالعمل، لأنه اعتبر أن عليهم مواصلة دراستهم».

ويمنع القانون البرازيلي الأطفال دون 16 عاماً من العمل، لكن يسمح لمن هم في الـ14 بالعمل متدربين.

ووفقا لمعهد الجغرافيا والإحصاء، يعمل في البرازيل نحو 2.5 مليون طفل ومراهق تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاما.

وقالت المسؤولة عن مكافحة عمالة الأطفال في وزارة العمل البرازيلية باتريسيا سانتيليشي لموقع «يو او ال»: «ما نحاربه كل يوم في اطار سعينا لدفع المجتمع إلى التفكير بطريقة مختلفة، هو حجة أن العمل لا يسبب أذى، أو أنه بديل صالح».

والجمعة حاولت داماريس القيش وزيرة حقوق الإنسان والأسرة والمرأة في حكومة بولسونارو وضع حد للجدل. وقالت: «جيلنا عمل منذ سن مبكرة للغاية، أنا عملت منذ الصغر، لكن هذا لا يعني أنه يجب إلغاء تجريم عمالة الأطفال».

وأضافت «لكن واضحين، عمل الأطفال يعد انتهاكا لحقوقهم، وهو أمر لا يمكن السماح به».

ويثير بولسونارو باستمرار الجدل بتصريحاته. وقال في 2011 في مقابلة مع مجلة «بلاي بوي» إنه يفضل أن «يموت» ابنه «في حادث» على أن يكون مثلي الجنس.

مناوشات جديدة بين المتظاهرين والشرطة في هونغ كونغ

جانب من احتجاجات هونغ كونغ

«وكالات»: تجدّدت المناوشات بين الشرطة والمتظاهرين في هونغ كونغ، مساء السبت، ولكن هذه المرة بسبب فرقة غنائية تتسبب بإزعاج مستمر للسكان.

وفي آخر فصول المواجهة مع السلطات، أغلق مئات المتظاهرين الطرق وأطلقوا هتافات مناهضة للحكومة في مواجهة الشرطة في منطقة تيون مون في شمال غرب الجزيرة.

ومنذ الشهر الفائت، تهز مسيرات حاشدة المدينة التي تتمتع بحكم شبه ذاتي احتجاجاً على مشروع قانون يسمح بتسليم مطلوبين في هونغ كونغ للصين القارية.

واقتحم متظاهرون ملثمون مؤيدون للديمقراطية الإثنين برلمان هونغ كونغ، تاركين رسائل مناهضة لبكين على جدرانه في إظهار غير مسبوق لمشاعر الغضب حيال الصين.

وكان تجمع السبت مرتبطاً بقضية محلية لكنه أثار أيضا قلق السكان المحليين من تآكل حرية وثقافة مدينتهم بأيدي السلطات الصينية.

وشهدت المدينة تجمعاً في وقت مبكر في منتزه في تيون مون حيث أدت فرقة غنائية أغاني بوب بلغة الماندرين الصينية عبر مكبرات صوت صاخبة ورقص افرادها مع رجال متقدمين في السن قدموا اليهم تبرعات.

مقتل 8 من قوات الأمن الأفغاني في هجوم بسيارة ملغومة

دخان في غزنة بعد انفجار السيارة الملغومة

كابول – «وكالات»: قال مسؤولون حكوميون وحركة طالبان إن مقاتلي الحركة قتلوا ما لا يقل عن ثمانية من أفراد قوات الأمن الأفغانية وأصابوا أكثر من 50 مدنياً في تفجير سيارة ملغومة في إقليم غزنة، بوسط البلاد أمس الأحد.

وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن تفجير السيارة الملغومة قرب إدارة الأمن الوطني في مدينة غزنة في ساعة الذروة الصباحية، أمس الأحد.

وقال ذبيح الله مجاهد المتحدث باسم طالبان في بيان: «سقط العشرات من أفراد إدارة الأمن الوطني بين قتيل وجريح».

وقال مسؤولون في الحكومة الأفغانية إن ثمانية من أفراد إدارة الأمن الوطني قتلوا في الانفجار وأصيب 50 مدنياً.

لندن تدعو إيران إلى «الوقف الفوري» القرار

نتنياهو: زيادة إيران تخصيب اليورانيوم «خطوة بالغة الخطورة»

عواصم – «وكالات»: وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اليوم الأحد إعلان إيران زيادة مستوى تخصيبها لليورانيوم بخطوة «بالغة الخطورة»، وكرر دعوته فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، لفرض عقوبات على إيران.

وأدلى نتنياهو بالتصريحات بعد أن عبرت إيران عن استعدادها التام لتخصيب اليورانيوم إلى أي مستوى وبأي كمية في تحد آخر لمساع أمريكية للضغط عليها بالعقوبات لحملها على التفاوض مجدداً على الاتفاق النووي المبرم في 2015.

وقال مسؤولون إيرانيون كبار في مؤتمر صحافي إن طهران ستواصل تقليص التزاماتها كل 60 يوماً ما لم تتحرك الدول الموقعة الأخرى على الاتفاق لحمايته من العقوبات الأمريكية.

وقال نتنياهو في تصريحات علنية لمجلس الوزراء: «تلك خطوة بالغة الخطورة... انتهكت إيران تعهدها الرسمي بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعدم تخصيب اليورانيوم، بما يتخطى مستوى معيناً».

وأضاف «أطالب أصدقائي زعماء فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا.. أنتم وقعتم هذا الاتفاق، وقلتم إنه بمجرد أن يتخذوا هذه الخطوة ستفرض عقوبات صارمة، كان هذا قرار مجلس الأمن. أين أنتم؟».

وقال نتنياهو المعارض القوي للاتفاق النووي: «تخصيب اليورانيوم له مبرر واحد ووحيد... صنع قنابل ذرية».

كما وصف وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز، أمس الأحد، الزيادة التي أعلنتها إيران في تخصيب اليورانيوم، بأنها زيادة طفيفة، لكنه انهم طهران بكسر القيود المتفق عليها دولياً على مشاريعها النووية وبالمضي قدما نحو إنتاج قنبلة.

وقال شتاينتز، وهو عضو حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو الأمنية، لقناة «واي نت» الإسرائيلية: «إيران بدأت، «رغم أنها زيادة طفيفة في الوقت الحالي «بدأت زيادة مستوى التخصيب، وكسر القيود المفروضة عليها في هذا الصدد».

وأضاف «يعني ذلك... أنها تتجاهل الخطوط الحمراء المتفق عليها وأنها بدأت مسيرتها.. مسيرة ليست بالبسيطة تجاه إنتاج أسلحة نووية».

من ناحيتها حثت بريطانيا أمس الأحد، إيران، على «الوقف الفوري» لعمليات تخصيب اليورانيوم فوق حد 3.67 في المئة، بعد ساعات من إعلان طهران أنها ستباشر خلال النهار التخصيب بنسبة محظورة بموجب الاتفاق حول برنامجها النووي.

وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية في بيان، أن «إيران خالفت بنود الاتفاق النووي، وفيما تبقى المملكة المتحدة ملتزمة بالكامل بالاتفاق، ينبغي أن توقف إيران فوراً وتتراجع عن كل الأنشطة التي لا تنسجم مع التزاماتها».

كما أعربت الحكومة الألمانية، أمس الأحد، عن بالغ قلقها إزاء إعلان إيران رفع نسبة تخصيب اليورانيوم لديها.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية: «ألمانيا قلقة للغاية بشأن إعلان إيران أنها بدأت تخصيب اليورانيوم على نحو يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الاتفاق النووي».

وأضاف «ننتظر حالياً مزيداً من المعلومات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وتابع: «نناشد إيران بصورة متكررة عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى تزيد من تقويض الاتفاق النووي. إننا نحث إيران بشدة على وقف جميع الخطوات التي تتعارض مع التزاماتها في إطار مجموعة العمل المشتركة الشاملة، والتراجع عن هذه الخطوات»، موضحا أنه يندرج ضمن ذلك أيضاً تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في خطة العمل المشتركة الشاملة بشأن مخزونات اليورانيوم منخفض التخصيب.

الرئيس الإيراني حسن روحاني

وأكد المتحدث باسم الخارجية الألمانية أن بلاده على اتصال وثيق مع المشاركين الآخرين في خطة العمل المشتركة الشاملة بشأن «خطواتنا اللاحقة» في إطار خطة العمل المشتركة الشاملة، بما في ذلك إمكانية عقد جلسة للجنة المشتركة.

من جانبه عبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لنظيره الإيراني حسن روحاني السبت عن قلقه الشديد من أي خطوات أخرى لإضعاف الاتفاق النووي المبرم في 2015، وحذر من عواقبه.

وتحدث ماكرون لروحاني قبل يوم من المنتظر أن تزيد فيه إيران مستوى تخصيب اليورانيوم فوق الحد المسموح به في اتفاقها مع القوى العالمية.

وقال الرئيس الفرنسي إنه يريد أن يدفع من أجل حوار، من الآن وإلى 15 يوليو لإعادة كل الأطراف إلى مائدة التفاوض.

وقالت الرئاسة الفرنسية في بيان: «عبر الرئيس عن قلقه الشديد من مخاطر إضعاف اتفاق 2015 النووي مجددا، والعواقب التي ستحدث بالضرورة».

ولم تتضح العواقب التي كان يشير إليها البيان.

ولم يرد مسؤولون في مكتب ماكرون على طلبات للتوضيح.

وقال دبلوماسيون أوروبيون إن المزيد من الانتهاكات للاتفاق قد يدفع أطرافه الأوروبية، فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا إلى تفعيل آلية لحل النزاعات في الاتفاق، يمكن أن تفضي في النهاية إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة.

يأتي الإعلان الإيراني المتوقع في وقت زادت فيه حدة المواجهة بين طهران وواشنطن، بعد عام من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وإعادة فرض العقوبات التي رفعت بموجب الاتفاق في مقابل قيود على أنشطة طهران النووية.

ويطالب الإيرانيون الأوروبيين بالمزيد لإنقاذ الاتفاق بضمان حصول إيران على مزايا الاقتصادية.

وحرصاً منه على ترك باب الحوار مفتوحاً، قال ماكرون إنه رغم مهلة 7 يوليو الجاري، فقد اتفق مع روحاني على استكشاف الأوضاع من الآن وحتى 15 يوليو لإتاحة إمكانية «استئناف الحوار بين جميع الأطراف».

ولم يوضح البيان سبب تحديد موعد 15 يوليو أو يذكر المزيد من التفاصيل.

وأصدر الجانب الإيراني عرضاً للحديث بين الرئيسين لم يشر على ما يبدو إلى أن إيران مستعدة لمثل هذا الحوار ما لم ترفع العقوبات.

ونقل التلفزيون الإيراني عن روحاني: «رفع العقوبات برمتها من شأنه أن يشكل بداية لتحرك جديد بين إيران ومجموعة 5+1».